مجلة آفاق لعلم الاجتماع

ISSN : 1112-8259 EISSN :2600-6855

المجلد رقم 9 العدد 1/ جويلية 2019

تاريخ الإرسال: 2019/05/19 تاريخ القبول: 2019/06/03 تاريخ النشر: 2019/07/1

واقع عمالة الأطفال في الجزائر
بناءا على معطيات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2013/2012

The reality of child labor in Algeria
Based on the Multi-Indicator Cluster Survey 2012/2013

د. فراطسة سمير[1]
جامعة البليدة2 ، الجزائر

أ.د. دردیش أحمد[2]
جامعة البليدة 2، الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع عمالة الأطفال في الجزائر والكشف عن العوامل الأساسية المسببة لها، ومعرفة الآثار الناجمة عنها، وذلك من خلال استغلال بيانات المسح الوطني العنقودي المتعدد المؤشرات (2013/2012)، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف وتحليل الظاهرة المدروسة.

ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هو أن عمالة الأطفال تنتشر أكثر في المناطق الريفية وتخص أكثر فترات الطفولة المتقدمة 5-11 سنة وجنس الذكور، كما تبين بأن أغلب الأطفال الذين يمارسون نشاط اقتصادي أو منزلي يزاولون دراستهم.

الكلمات الدالة: طفل، عمالة الأطفال، حماية الأطفال، حقوق الطفل، مجتمع.

Abstract:

This study aims at identifying the reality of child labor in Algeria and uncovering the main factors causing it, and knowing the effects thereof, by using the data of the National Cluster Survey (2012/2013) using the analytical descriptive method to describe and analyze the phenomenon studied.

One of the findings of this study is that child labor is more prevalent in rural areas, with the most advanced periods of childhood 5-11 years and male sex, and it is also found that most of the children who engage in economic or household activity are still students at schools.

Key words: Child, child labour, child protection, child rights, society

[1]د. فراطسة سمير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة2، الجزائر. samirfratsa@gmail.com
[2]أ.د.دردیش أحمد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة2، الجزائر. DEMDERDICHE@yahoo.fr

ـ مقدمة

الاهتمام بالطفل ورعايته من مقومات النهوض بأي أمة فتية في سبيل الوصول إلى مستقبل أفضل، حيث أن الأطفال يشكلون جيل الغد والاهتمام بهم وإعدادهم لتحمل أعباء الحياة من أساسيات ومتطلبات التنمية الشاملة. ورعاية الطفولة لا تنفرد بها دول دون أخرى سواء المتقدمة منها أو النامية وإن تفاوتت درجات الاهتمام بين الدول، حيث أقرت الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية حماية الطفل ورعايته في مرحلة يتم فيها تشكيل وبناء جسمه وإدراكه وشخصيته ليكون قادرا على تحمل مسؤولياته اتجاه مجتمعه.

تعتبر عمالة الأطفال من بين الظواهر الاجتماعية، التي أخذت أبعادا كثيرة في الوقت الراهن، نظرا للنتائج الوخيمة الناجمة عن عمل الأطفال منذ سن مبكرة، بغض النظر عن القوانين الصارمة التي تحد من هذه الظاهرة، والاحتياج الذي دفع العائلات إلى رمي أطفالهم في خطر الشوارع.

وحسب إحصائيات منظمة العمل الدولية لعام 2000 هناك 246 مليون طفل يمارسون العمل وأعمارهم تتراوح بين 5 و17سنة، وقدر عدد الأطفال العاملين في ظروف خطيرة 179 مليون طفل. وتشير تقديرات اليونيسف (UNICEF) إلى أن هناك حوالي 150 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و14 عاماً في البلدان النامية، وحوالي 16 في المائة من جميع الأطفال في هذه الفئة العمرية، ينخرطون في عمالة الأطفال. فعمالة الأطفال ظاهرة جلبت اهتمام بلدان العالم عامة والمنظمات الحقوقية والإنسانية في العالم خاصة ولا تختلف في ذلك الدول المتقدمة عن الدول النامية إلا في حجم المشكلة وانتشارها فقط ولكنهم جميعا شركاء في تلك الجريمة التي تغتال المستقبل.

والجزائر كغيرها من البلدان الأخرى، تعاني من مشكلة عمالة الأطفال، وهذا ما جعلها تتخذ عدة تدابير وسياسات وطنية موجهة إلى مكافحة عمالة الأطفال لاسيما المتعلقة بتحديد الحد الأدنى لسن التوظيف وتوفير التعليم الإلزامي والمجاني، إلى جانب إنشاء لجنة وطنية مشتركة بين القطاعات منذ سنة 2003 لمنع ومكافحة عمالة الأطفال. ويهدف هذا الإجراء إلى توفير محيط ملائم وقائي للطفل يسمح له الاستفادة من سياسات التغطية الصحية وضمان الحماية علاوة على السياسات المتخذة للوصول إلى الجودة في التربية والاستثمار في التعليم.
على ضوء ما تقدم نطرح التساؤلات الآتية: ماذا يقصد بعمالة الأطفال؟ ما هو واقع هذه الظاهرة في الجزائر؟.

أما أهداف هذا البحث فتنحصر في معرفة واقع عمالة الأطفال في الجزائر، الكشف عن العوامل الأساسية المسببة لها والآثار الناجمة عنها.
أما المنهج المتبع في البحث، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي كونه منهجا مساعدا على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد البحث من جهة، ويمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة من جهة أخرى حيث يمكننا من تقديم رؤية شاملة تعكس مجمل الأبعاد والمتغيرات التي ترتبط بعمالة الأطفال في الجزائر.

1- مصادر البيانات المستخدمة في البحث

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات المسح الوطني العنقودي المتعدد المؤشرات (2013/2012). تم تنفيذ هذا المسح من قبل الديوان الوطني للإحصاء بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان على عينة شملت 28000 أسرة موزعة 1120 عنقود وشملت 41184 امرأة في سن الإنجاب 15-49 سنة و15140 طفلا تقل أعمارهم عن 5 سنوات. بلغت نسبة الاستجابة 98% و94% و97% بالنسبة للأسر والنساء والأطفال على الترتيب.

نفذ المسح بالنظر إلى أربع مناطق صحية (الوسط، الشرق، الغرب والجنوب)، قسمت إلى 17 منطقة إحصائية جزئية.

2- أهمية الدراسة

تعتبر عمالة الأطفال مشكلة جوهرية تمس المجتمع بشكل مباشر، وتؤثر بشكل سلبي على بنيانه، فإن البحث في أسبابها، والوقوف عند نتائجها، يشكل خطوة اقتصادية واجتماعية مهمة في تطور المجتمع، حيث إنّ معرفة الأسباب الحقيقية لعمالة الأطفال، تساعد على إيجاد السبل الكفيلة بالحد من انتشارها والوقاية منها، إذ تعتبر الوقاية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من البرامج الأكثر جدوى، والأقل تكلفة، إذا ما قِيست بالنفقات والجهود المبذولة من أجل علاج النتائج السلبية للظاهرة. ويزيد من أهمية البحث، غياب التنظيمات الرسمية والمؤسسات التي تمثل الطفل وتدافع عنه وعن حقوقه، حيث إنه لا يوجد في المجتمع الجزائري أي تنظيم رسمي يمثل الأطفال العاملين، يمكن من خلاله أن يطالب الأطفال بحقوقهم. فضلا على أن الدراسة ونتائجها قد تشكل قاعدة للمعنيين والمسئولين لاتخاذ القرارات حيال عمالة الأطفال وتطبيق القوانين والتشريعات للحد منها.

3- تحديد المفاهيم العامة

*** مفهوم العمل**

يعرف كيلوش (CULLOCH) العمل على أنه كل نشاط يهدف إلى الوصول إلى نتائج مرجوة، سواء كان من طرف الإنسان أو الحيوان أو الآلة. معنى ذلك أن العمل هو القوة التي تطبق على المادة لتعطي منتجا ما سواء كانت هذه القوة إنسانية أو حيوانية أو تقوم بها الآلة(سوالمية فريدة، 2006، ص78).

ويعرفه بوردون في كتابه "خلق نظام الإنسان" بأنه الفعل الذاتي الذي يتناول به الإنسان المادة والعمل، وهو ما يميز الإنسان على الحيوان في نظر الاقتصاديين(سالمي وهيبة، 2009، ص13).

ويعرفه جورج فريدمان بأنه مجموعة من النشاطات ذات هدف إجرائي، يقوم بها الإنسان بواسطة عقله، يديه، الأدوات والآلات وينفذها على المادة، وهذه النشاطات تساهم في تطويره (جورج فريدمان، 1985، ص12).

ومنه يمكننا تعرف العمل بأنه الجهد الذي يقوم به الفرد لإنجاز شيء معين وذلك بغرض تلبية حاجاته ومطالبه للحفاظ على حياته، وبفضل هذا العمل يتم إنتاج سلع وخدمات تكون مقابل أجر تظهر فيه قيمة تجارية متبادلة أو بدون أجر ويتم ذلك داخل النطاق الأسري.

*** مفهوم الطفل**

الطفل هو مصطلح يطلق عادة على الإنسان منذ ولادته وحتى ما قبل مرحلة البلوغ. وحسب تعريف الأمم المتحدة فإن الطفل هو كل فرد لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر. وهناك من يعرف الطفل بأنه كل فرد لا يزيد عمره عن 18 سنة ويسمى بالحدث بحداثة سنه وصغرها، فهو غير مسؤول عن نفسه، وإنما يقع تحت كفالة والديه أو أحدهم أو فرد آخر في حالات استثنائية (أم السعد بن زينب، 2008، ص23).

عرفت اتفاقية الطفل المؤرخة في 1989/141/20 الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة سنة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه. كما نص الميثاق الإفريقي في المادة الثانية من الجزء الأول منه أن الطفل هو كل إنسان يقل عمره عن 18 سنة (بلقاسم سويقات، 2011، ص8).

*** مفهوم عمالة الأطفال**

ليس هناك تعريفا موحدا متفق عليه يمكن إتباعه في كل الدول لمصطلح عمالة الأطفال، إلا أنه يمكن تعريف عمل الأطفال بأنه كل جهد جسدي يقوم به الطفل ويؤثر على صحته الجسدية أو النفسية أو العقلية ويتعارض مع تعليمه الأساسي، كما نصت عليه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 سنة 1973 بشان الحد الأدنى لسن العمل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 لسنة 1999 بشان خطر أسوا أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. كما جاء في الاتفاقية رقم 103 أن عمل الأطفال هو ذلك العمل أو الشغل مهما كانت شروطه وطبيعته والذي يعود بالضرر المعتبر على الأحداث من النواحي العقلية والصحية والأمنية(La commission des droits de l'homme, p8).

وفي القانون الجزائري ينص قانون رقم 90-11 الصادر في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل الذي نص خاصة على(ministère de solidarité nationale et de la famille, 1999, p14):

- عمر القبول في العمل يجب أن يكون فوق 16 سنة؛
- الأعمال الخطيرة وغير الصحية أو الضارة بالصحة هي ممنوعة على القصر؛
-عمل الليل هو ممنوع على من هم أقل من 19 سنة.

والتعريف المعمول به في المسح العنقودي المتعدد المؤشرات المنجز في الجزائر سنة 2013/2012 هو كل نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي يؤديه الطفل الذي يتراوح عمره بين 5 و14 سنة خلال الأسبوع السابق للمسح(Office nationale des statistiques, 2013).

4- عمل الأطفال في المواثيق الدولية

4-1- الإعلان العالمي لحقوق الطفل

أقرت اللجنة الاجتماعية والإنسانية والتعاونية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر1959 الإعلان العالمي لحقوق الطفل. وقد نصت ديباجته على تمكين الطفل من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها بحقوقه وحريته الطبيعية، ودعت من جانب آخر الآباء والأمهات والرجال والنساء والمنظمات الطوعية والسلطات المحلية والحكومات القومية إلى الاعتراف بهذه الحقوق، والسعي لضمان مراعاتها بتدابير تشريعية وغير تشريعية تتخذ تدريجيا ووفقا للمبادئ التي جاء بها الإعلان. وفي مجال عمالة الأطفال نص على وجوب كفالة وقاية الطفل من ضروب الإهمال والقسوة والاستغلال، وأن لا يتعرض للاتجار به بأي وسيلة من الوسائل، وأن لا يتم استخدامه قبل بلوغ سن مناسب، وأن لا يسمح له بتولي حرفة أو عمل يضر بصحته أو يعرقل تعليمه أو يضر بنموه البدني أو العقلي أو الأخلاقي.

4-2- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 اتفاقية حقوق الطفل التي عرفت الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وأكدت على ضرورة السعي لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطرا أو يمثل إعاقة لتعليمه أو ضررا بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي. وأوجبت على الدول الأطراف فيها اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل هذه الحماية، وبشكل خاص وضع حد أدنى لسن الالتحاق بالعمل ونظام ملائم لساعات العمل وظروفه، وفرض عقوبات مناسبة لضمان فعالية تطبيق هذه النصوص.

4-3-إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

أصدرت منظمة العمل الدولية العديد من الاتفاقيات التي تعالج شؤون العمل المختلفة منها الاتفاقية رقم 138 لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام والاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. تعتبر هاتان الاتفاقيتان من أهم الاتفاقيات التي أقرتها مؤتمرات العمل الدولية في مجال عمل الأطفال وأحدثها، حيث تعتبر الأحكام التي وردت فيها معايير أساسية لحقوق الإنسان في العمل تلتزم بها الدول المنضمة إليها، وتتم مساءلتها عن الإخلال في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجبها. كما تلتزم الدول الأخرى أدبيا بأحكامها رغم عدم مصادقتها عليها، وذلك بحكم عضويتها في هذه المنظمة والتزامها بدستورها وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي صدر عنها.

*** الاتفاقية رقم 138**

تهدف هذه الاتفاقية على المدى البعيد إلى القضاء الكامل على عمل الأطفال، حيث وضعت حدا أدنى لسن العمل هو سن إتمام التعليم الإلزامي والذي اعتبرت أنه لا يجوز أن يقل عن الخامسة عشرة، كما منعت تشغيل الأطفال حتى سن الثامنة عشرة في الأعمال التي يحتمل أن تعرض

للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعتها أو الظروف التي تؤدى فيها. وأوجبت على الدول المصادقة أن تتعهد بإتباع سياسة وطنية ترمي للقضاء فعليا على عمل الأطفال.

*** الاتفاقية رقم 182**

وهي مكملة للاتفاقية رقم 138 وذلك للحث على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال أولا تمهيدا للقضاء التام والكلي على كل أشكال عمل الأطفال. وقد أكدت هذه الاتفاقية على أهمية التعليم الأساسي المجاني وإعادة تأهيل الأطفال العاملين ودمجهم اجتماعيا مع العناية بحاجات أسرهم.

كما أكدت بأن الفقر هو السبب الرئيسي لعمل الأطفال وأن الحل يكمن في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، وحددت عدد من الأعمال اعتبرتها أسوأ الأعمال التي قد يؤديها الطفل وهي الرق بكافة أشكاله وأنواعه والعمل القسري واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة واستخدامهم أو عرضهم لأغراض الدعارة أو لإنتاج أعمال إباحية واستخدامهم أو عرضهم لمزاولة أنشطة غير مشروعة وخاصة في إنتاج المخدرات والاتجار بها. بالإضافة إلى الأعمال التي ترى الدولة المصدقة وبعد التشاور مع المنظمات المعنية لأصحاب العمل والعمال، أنها تؤدي بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها إلى الأضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي، وأوجبت على الدول ضرورة وضع قائمة بهذه الأعمال ومراجعتها بشكل دوري.

كما أوجبت أن تضع الدولة بالتشاور مع هذه الجهات آليات خاصة بمراقبة تطبيق أحكامها وتصميم وتنفيذ برامج عمل تهدف للقضاء على هذه الأعمال والنص في قوانينها على عقوبات جزائية بحق المخالفين.

4-4- الاتفاقية العربية رقم 18 لسنة 1996 بشأن عمل الأحداث

تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية عربية متخصصة في مجال عمل الأطفال، حيث جاءت استكمالا لسلسلة المبادئ التي أكدت عليها الاتفاقيات العربية السابقة في هذا المجال وقد عرفت الطفل بأنه الشخص الذي أتم الثالثة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة من عمره سواء كان ذكرا أو أنثى، وحظرت عمل من لم يتم سن الثالثة عشرة من عمره، ونصت على أن أحكامها تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الأعمال الزراعية غير الخطرة وغير المضرة بالصحة ووفق ضوابط تحددها السلطة المختصة في الدولة تراعي فيها الحد الأدنى لسن الأطفال.

وأوجبت الاتفاقية أن لا يتعارض عمل الأطفال مع التعليم الإلزامي وأن لا يقل سن الالتحاق بالعمل الحد الأدنى لسن إكمال مرحلة التعليم الإلزامي، وأن تقوم الدولة بإجراء الدراسات حول أسباب عمل الأطفال فيها، وأن تعمل على التوعية بالأضرار المحتملة لعمل الأطفال. وفي الأعمال الصناعية نصت على منع تشغيل الحدث قبل إتمام سن الخامسة عشرة وفي الأعمال الصناعية الخفيفة التي تتولاها أسرته قبل إتمام سن الرابعة عشرة، وأن تتم في كل الأحوال مراقبة عمل الأطفال وحمايتهم صحيا وأخلاقيا والتأكد من قدرتهم ولياقتهم الصحية للمهنة التي مارسها كل منهم.

كما منعت تشغيل الطفل في الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة أو الأخلاق قبل بلوغه سن الثامنة عشرة وعلى أن تحدد الدولة هذه الأعمال في تشريعاتها أو لوائحها. ووضعت الاتفاقية نصوصا منظمة لشؤون عمل الأطفال في المجالات التالية الفحص الطبي، العمل الليلي، الأجور،

ساعات العمل، العمل الإضافي، الإجازات، الخدمات الاجتماعية، التزامات صاحب العمل، مراقبة التطبيق والعقوبات.

5- أسباب عمالة الأطفال

5-1- أسباب اجتماعية

- سيطرة مجموعة المعتقدات الاجتماعية المتعلقة بعدم جدوى الاستثمار بالتعليم وعدم متابعة الأطفال لدراستهم بسبب الرغبة في تعليمهم مهنة تؤمن مستقبل آمن؛
- لا تزال تسود بعض المجتمعات التقليدية خاصة الزراعية معتقدات خاطئة تبيح تشغيل الأطفال لأن في ذلك مصلحة فضلى لهم؛
- عدم تطبيق القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل وإلزامية التعليم؛
- تعتبر بعض المجتمعات العربية عمل الفتيات بالمنزل، المساعدة في الحقل عملا حقيقيا حيث غالبا ما يعتبر الأطفال ملكا للعائلة والأهل وحدهم يقررون عنهم والأوصياء عليهم يقررون التحاقهم أو عدمه بالمدرسة أو العمل في هذه المهنة أو تلك؛
- الهجرة من الريف للمدينة شجعت على عمل الأطفال في مهنة متنوعة كالخياطة، الميكانيكا، الصباغة، الأفران، العمل في المصانع غير المرخصة والتي تتواجد في الضواحي وأطراف المدن الكبرى وخاصة في مناطق السكن العشوائي، والتي تعتبر بؤر لمخالفة القانون ويكثر فيها عمل الأطفال بالأعمال الخطرة والتي تعرض الأطفال لكافة أنواع الاستغلال؛
- سيطرة فكرة تعليم الأبناء مهنة الآباء والأجداد في المجتمع العربي الأمر الذي يؤدي لنزول الأطفال إلى العمل بحرفة الأهل للمحافظة عليها والقيام بها مستقبلا وذلك طبعا بدون أجور وحقوق ويحرم هؤلاء الأطفال من حقهم باختيار مستقبلهم ومهنتهم.

5-2- أسباب تعليمية

هناك ارتباط وثيق لا يمكن فصله بين تعليم الأطفال وانخراطهم في العمل، حيث يشكل التعليم وخاصة المجاني والإلزامي حتى الحد الأدنى لسن الدخول لسوق العمل (التعليم الأساسي) وفقا لما نصت عليه المعايير الدولية للعمل، عنصر أساسي في منع عمل الأطفال وقد تبين أنه في الدول التي تم فيها فرض التعليم الإلزامي حتى سن الرابعة عشرة انخفضت معدلات عمل الأطفال بشكل فعلي.

ينخفض معدل العمالة للأطفال مع ارتفاع معدل القيد في المدارس رغم التفاوت بين البلدان وهذه العلاقة غير واضحة لحد ما لأن بعض الأطفال قد يعلمون لتمويل تكاليف تعليمهم أو تعليم أخواتهم الأصغر سنا. وتعتبر مناهج وأساليب التعليم في البلدان الغربية ذات مسؤولية مباشرة لتسرب الأطفال من المدارس واللجوء للعمل في سن مبكرة، فهي لا تعتمد على الأساليب الحديثة والتي تنسجم مع متطلبات سوق العمل، علاوة عن أنها تقوم على أسلوب التلقين والحفظ المملين والذين لا يستندان إلى تطوير الفكر والمعرفة والنقد.

3-5- أسباب اقتصادية

تتصدر العوامل والأسباب الاقتصادية القائمة بين الأسباب والعوامل المؤدية لانخراط الأطفال بالعمل وبخاصة أسوء أشكاله، نظرا لوجود علاقة وثقيه بين الفقر والبطالة وتدنى دخل الأسرة وبين عمالة الأطفال.

الفقر: يرتبط الفقر بعمالة الأطفال ارتباط وثيقا إذ أنه عندما يستشهد الفقر يكون عمل الأطفال عامل من عوامل إستراتيجية الأسرة الفقيرة للبقاء على قيد الحياة، ويزداد اقتناعها بأن مكان الأطفال هو في العمل بدل المدرسة، فكلما زاد الفقر زادت عمالة الأطفال والعكس صحيح. ونادرا ما يتم التمييز بين فقر الأطفال والفقر بصورة عامة والتعرف على أبعاد الفقر الخاصة، وقد تبنت اليونيسيف منذ أمد طويل الرأي القائل بأن الأطفال هم اشد الفئات إصابة بالفقر في أغلب الأحيان، ويمكن أن يكون الفقر في سنوات الطفولة الأولى سببا في حدوث إعاقة تدوم مدى الحياة.

البطالة: هي إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. والعلاقة بين البطالة وعمالة الأطفال طردية إذ تتزايد البطالة عند زيادة عمل الأطفال والعكس صحيح.

تدني دخل الأسرة: تتزامن عمالة الأطفال عادة مع مستوى دخل الأسرة وبطالة البالغين فيها، حيث يزداد عمل الأطفال عندما تزداد معدلات البطالة بين البالغين وخاصة في الأعمال والصناعات والحرف التي لا تتطلب تأمينا أو جهدا من قبل العامل. كما تزداد فرص العمل للأطفال كلما انعدمت فرص العمل للبالغين وكلما ارتفع دخل الأسرة كلما تضائل عمل الأطفال، وبالتالي تستثمر الأسرة في تعليم الأطفال وإرسالهم إلى المدارس. أما عندما تكون الأسرة بحاجة إلى دخل إضافي يعمل الأطفال لتأمين ذلك الدخل مما يعنى ضرورة العمل للبقاء على قيد الحياة وتأمين المعيشة.

6- الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال

من الواضح أن لعمل الأطفال آثاره السلبية على الطفل العامل أولا وعلى مجتمعه ثانيا، وتبرز تلك الآثار في المجالات التالية:

6-1- الآثار الجسمية

كثيرا ما يعمل الأطفال في ظروف بيئية غير صحية تؤثر عليهم بشكل مباشر، كما قد يتعرض الطفل لمخاطر عديدة أثناء عمله، فهناك الأطفال العاملين في مصانع كيماوية أو ورش السيارات، والذين يتعرضون للمواد الكيميائية وخطر التعامل مع الآلات الميكانيكية والكهربائية، وهناك الأطفال الباعة المتجولون المعرضون باستمرار لحوادث السيارات والغبار والأتربة والضوضاء، بالإضافة إلى ظروف الحر والبرد وسوء التغذية والإرهاق الشديد نتيجة العمل لساعات طويلة دون راحة، كل ذلك يؤثر في صحة الطفل الصغير بصورة واضحة (رمزي،2002، ص25).

2-6- الآثار النفسية

تتباين الآثار النفسية للعمل على الطفل وتختلف تبعا لاختلاف نوعية العمل وظروفه، والظروف الأسرية للطفل. يبدو على بعض الأطفال الإحساس بالرضا لما يقدمونه من دعم لأسرهم، وتزداد لديهم الثقة والاعتماد على الذات (عبد الفتاح،2001، ص95)، ولكن الغالبية من الأطفال العاملين يعانون من القلق والاكتئاب والخوف نتيجة الإحساس بالقسوة والاستغلال، وعدم السماح لهم بممارسة أي نشاط ترفيهي. كما أن الحرمان من التعليم يلعب دورا كبيرا في تعميق إحساسهم بالقهر الاجتماعي وانعدام العدالة الاجتماعية بينهم وبين من يماثلونهم في العمر، مما يدفعهم إلى الانحراف والجنوح (فرجاني،2001، ص22).

3-6- الآثار الاجتماعية

إن بقاء الأطفال خارج منازلهم لفترة طويلة يتيح لهم التعامل مع أصناف مختلفة من البشر، قد يؤدي ذلك إلى تعلمهم بعض السلوكيات المشينة كالتدخين وتداول الألفاظ البذيئة، كما يسهل استدراجهم والتحرش بهم واستغلالهم جنسيا، وقد يتطور الأمر إلى الانحراف من خلال الشذوذ أو السرقة، فكثير من عصابات الجماعات يشكلها هؤلاء الأطفال العاملين والبائعين المتجولين (الحريري،2000، ص68).

وهناك من يرى أن العمل بالنسبة للطفل أفضل من تسوله، ولكن الواقع أن عمل الأطفال لا يمنع التسول ولا يقضي عليه، بل على العكس قد يكون طريقا للتسول خاصة عندما يتقلص المردود المادي للعمل إلى الدرجة التي تجعل الطفل يستجدي الناس للعطف عليه، ويبرز هذا بشكل واضح بين الباعة المتجولين من الأطفال.

ولعمالة الأطفال دور في زيادة نسبة البطالة بين الشباب، إذ أن الأعمال التي يقوم بها الأطفال غالبا ما يقوم بها البالغون، ويفضل أصحاب العمل تشغيل الأطفال لأنهم أكثر استعدادا لتلبية الأوامر وأقل إثارة للمتاعب وأقل أجرا من الكبار، مما يجعل عمل الأطفال يشكل منافسة حقيقية للبالغين الذي يبحثون عن عمل (فرجاني،2001، ص16-17).

4-6- الآثار التعليمية

الأطفال الذين يعملون إما أنهم انقطعوا نهائيا عن الدراسة، أو أنهم يعملون بعد خروجهم من المدرسة، وربما لم يدخلوا مدرسة أصلا ولم يتلقوا أي قدر من التعليم، وفي جميع الحالات يبرز الأثر السيئ للعمل على تعليم الطفل (فرجاني،2001، ص19). وبهذا تساعد عمالة الأطفال على زيادة نسبة الأمية في الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى القضاء على الأمية. ومما لا شك فيه أن حرمان الطفل من التعليم يجعله في عداد المنبوذين في المجتمع، في زمن أصبح فيه العلم هو المتحدث الرسمي للمجتمعات، إذ تقاس قيمة المجتمع ومكانته في العالم بمدى وعي أفراده وما أحرزه أبناؤه من تعليم وثقافة.

7- حجم عمالة الأطفال في الجزائر

7-1- خصائص أفراد العينة

يظهر من خلال بيانات الجدول رقم 1 بأن 51.2% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة من الذكور و48.8% من الإناث. كما أن أغلب هذه الفئة من الأطفال يقطنون في مناطق حضرية وذلك بنسبة 63.3% في حين بلغت نسبة الذين يقطنون في الريف 36.7%. وتبرز معطيات هذا الجدول بأن 92.3% من هؤلاء الأطفال التحقوا بالمدرسة.

وبالنظر إلى المستوى التعليمي لأمهات هذه الفئة من الأطفال، نلاحظ بأن 29.8% من الأطفال أمهاتهم عير متعلمات و25% أمهاتهم حصلن على مستوى تعليمي متوسط و19.9% أمهاتهم لهن مستوى ابتدائي و19.7% أمهاتهم حصلن على مستوى ثانوي، في حين لم تتجاوز نسبة الأطفال الذين أمهاتهم حصلن على مستوى جامعي 5.1%. أما توزيع الأطفال حسب مؤشر الثروة، نلاحظ بأن 21.4% من الأطفال ينتمون إلى أدنى مستوى لمؤشر الثروة و18.6% ينتمون إلى أعلى مستوى لمؤشر الثروة.

جدول رقم1: توزيع أفراد العينة حسب فئات السن وبغض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

المتغيرات	فئات السن					
	11-15 سنة		12-14 سنة		5-14 سنة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الجنس						
ذكور	8957	51.3	3600	51.0	12557	51.2
إناث	8498	48.7	3456	49.0	11953	48.8
مكان الإقامة						
حضر	11035	63.2	4482	63.5	15517	63.3
ريف	6419	36.8	2574	36.5	8993	36.7
الالتحاق المدرسة						
التحق بالمدرسة	15992	91.6	6637	94.0	22630	92.3
لم يلتحق بالمدرسة	1462	8.4	418	6.0	1880	7.7
المستوى التعليمي لأمهات الأطفال						
أمي	4755	27.2	2557	36.2	7313	29.8
ابتدائي	3528	20.2	1461	20.7	4989	19.9
متوسط	4550	26.1	1585	22.5	6136	25.0
ثانوي	3634	20.8	1192	16.9	4826	19.7
عالي	986	5.7	260	3.7	1246	5.1
مؤشر الثروة						
فقير جدا	3736	21.4	1508	21.4	5244	21.4
فقير	3645	20.9	1373	19.4	5018	20.5
متوسط	3444	19.7	1411	20.0	4855	19.8
غني	3498	20.0	1335	18.9	4833	19.7
غني جدا	3131	17.9	1428	20.2	4560	18.6
المجموع	17454	100.0	7056	100.0	24510	100.0

Source: Ministère de la sante et de la population et de la reforme hospitalière, Office nationale des statistiques, Enquête nationale a indicateurs multiples MICS Algérie, rapport principal, Alger, 2015.

ونخلص في الأخير بأن أغلب أفراد العينة من الذكور، وأغلبهم التحقوا بالمدرسة ويقطنون في مناطق حضرية. إضافة إلى ذلك 49.7**%** من الأطفال أمهاتهم لم تتجاوزن المستوى الابتدائي و41.9% من الأطفال ينتمون إلى مؤشر ثروة ضعيف أو ضعيف جدا.

7-2- عمالة الأطفال حسب بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية

7-2-1- عمالة الأطفال حسب الجنس

تشير معطيات الجدول رقم 2 إلى أن 6.3% من الأطفال في سن 5-14 سنة يمارسون نشاط اقتصادي أو منزلي، وترتفع هذه النسبة بين الأطفال الذكور حيث بلغت 7% مقابل 5.6% بين الإناث. ويجب الإشارة إلى أن عمالة الأطفال مرتفعة أكثر عند فئة الأطفال الذين تتراوح

أعمارهم بين 5 و11 سنة حيث بلغت 8.3% (9.1 % بين الذكور و7.4% بين الإناث) مقابل 1.5% فقط بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة(1.8% بين الذكور و1.1% بين الإناث).

جدول رقم2: نسبة الأطفال الذين مارسوا نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي خلال الأسبوع السابق للمسح حسب السن والجنس(بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2013/2012).

الجنس	فئات السن			عدد الأطفال في الأعمار 5-14 سنة	نسبة الأطفال الذين يعملون ويزاولون الدراسة
	5-11 سنة	12-14 سنة	5-14 سنة		
ذكور	9.1	1.8	7.0	12557	95.1
إناث	7.4	1.1	5.6	11953	93.1
المجموع	8.3	1.5	6.3	24510	94.2

Source: Ministère de la sante et de la population et de la reforme hospitalière, Office nationale des statistiques, Enquête nationale a indicateurs multiples MICS Algérie, rapport principal, Alger, 2015.

عموما، تنتشر ظاهرة عمالة الأطفال بين فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 سنة ومست أكثر فئة الذكور، وذلك راجع إلى أن الأسرة الجزائرية محافظة لا تسمح للفتاة بالعمل في الأسواق والساحات العامة والأماكن المختلطة، خاصة في مرحلة البلوغ والتي تتميز بتغير في جسد الأنثى حيث تصبح أكثر جاذبية للجنس الآخر وهذا ما يعرضها للخطر، كما أن عملهن يقتصر على مجالات معينة تكون أقل ظهورا مقارنة مع المجالات التي يعمل فيها الذكور كالخدمة في المنازل. إضافة إلى ذلك يجب الإشارة إلى أن 94.2% من الأطفال الذين يمارسون نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي يزاولون دراستهم.

7-2-2- عمالة الأطفال حسب مكان الإقامة

يظهر من خلال معطيات الجدول رقم 3 بأن نسبة الأطفال المنخرطين في العمل في الريف أكبر من تلك المسجلة في الحضر، حيث بلغت 7.7% مقابل 5.5% على التوالي عند فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة. ترتفع هاتان النسبتان إلى 9.7% في الريف و7.4% في الحضر بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 سنة.

جدول رقم3: نسبة الأطفال الذين مارسوا نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي خلال الأسبوع السابق للمسح حسب السن ومكان الإقامة(بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2013/2012).

مكان الإقامة	فئات السن			عدد الأطفال في الأعمار 5-14 سنة	نسبة الأطفال الذين يعملون ويزاولون الدراسة
	5-11 سنة	12-14 سنة	5-14 سنة		
حضر	7.4	0.9	5.5	15517	96.0
ريف	9.7	2.6	7.7	8993	92.0
المجموع	8.3	1.5	6.3	24510	94.2

Source: Ministère de la sante et de la population et de la reforme hospitalière, Office nationale des statistiques, Enquête nationale a indicateurs multiples MICS Algérie, rapport principal, Alger, 2015.

يتضح من خلال هذه البيانات بأن عمالة الأطفال تنتشر أكثر في المناطق الريفية، وقد يرجع ذلك إلى انتشار الفقر وتدني مستوى التعليم في هذه المناطق، وإلى العادات والتقاليد والثقافة السائدة في الريف، فكثير من الأطفال خاصة البنات في القرى والأرياف يتم إجبارهم على ترك المدرسة لمساعدة الأسرة في الأعمال المنزلية، ومشاركتهم في النشاط الزراعي أو الرعوي. إضافة إلى ذلك تسيطر في المجتمع الريفي فكرة تعليم الأبناء مهنة الآباء والأجداد الأمر الذي يؤدي لجوء الأطفال إلى العمل بحرفة الأهل للمحافظة عليها والقيام بها مستقبلا وذلك طبعا بدون أجور وحقوق ويحرم هؤلاء الأطفال من حقهم باختيار مستقبلهم ومهنتهم.

7-2-3- عمالة الأطفال والالتحاق بالمدرسة

عند تفحصنا لبيانات الجدول رقم 4 تبين بأن 6.4% من الأطفال في فئة السن 5-14 سنة الذين يقومون بنشاط اقتصادي أو نشاط منزلي يزاولون دراستهم وترتفع هذه النسبة إلى 8.7% بين الأطفال في فئة السن 5-11 سنة. وبلغت نسبة الأطفال الذين يعملون ولا يزاولون دراستهم 4.8% بين الأطفال في فئة العمر 5-14 سنة وتنخفض هذه النسبة إلى 3.8% بين الأطفال في فئة العمر 5-11 سنة.

جدول رقم4: نسبة الأطفال الذين مارسوا نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي خلال الأسبوع السابق للمسح حسب السن والالتحاق بالمدرسة(بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2013/2012).

الالتحاق بالمدرسة	فئات السن			عدد الأطفال في الأعمار 5-14 سنة
	5-11 سنة	12-14 سنة	5-14 سنة	
التحق بالمدرسة	8.7	1.1	6.4	22630
لم يلتحق بالمدرسة	3.8	8.3	4.8	1880
المجموع	8.3	1.5	6.3	24510

Source: Ministère de la sante et de la population et de la reforme hospitalière, Office nationale des statistiques, Enquête nationale a indicateurs multiples MICS Algérie, rapport principal, Alger, 2015.

عموما، فإن أغلب الأطفال الذين يقومون بنشط اقتصادي أو نشاط منزلي يزاولون دراستهم وذلك بنسبة 92.3% ولم تتجوز نسبة الأطفال الذين يعملون ولا يدرسون 7.7%.

7-2-4- عمالة الأطفال حسب المستوى التعليمي للأم

تشير معطيات الجدول رقم 5 إلى العلاقة الموجودة بين ظاهرة عمالة الأطفال والمستوى التعليمي لأمهاتهم. فنسبة ألأطفال الذين يمارسون نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي ترتفع عند فئة الأطفال الذين أمهاتهم لم يحصلن على أي مستوى تعليمي أو الأمهات اللاتي لهن مستوى ابتدائي، حيث بلغت 6.6% و7.0% على التوالي، وأقل نسبة هي 4.4% وسجلت عند أطفال الأمهات اللاتي لهن مستوى جامعي.

جدول رقم5: نسبة الأطفال الذين مارسوا نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي خلال الأسبوع السابق للمسح حسب السن والمستوى التعليمي للأم(بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2013/2012).

المستوى التعليمي للأم	فئات السن			عدد الأطفال في الأعمار 5-14 سنة	نسبة الأطفال الذين يعملون ويزاولون الدراسة
	5-11 سنة	12-14 سنة	5-14 سنة		
أمي	8.8	2.5	6.6	7313	90.8
ابتدائي	9.6	0.7	7.0	4989	97.5
متوسط	7.7	1.3	6.0	6136	94.5
ثانوي	7.8	0.8	6.0	4826	95.5
عالي	5.5	0.3	4.4	1246	98.7
المجموع	8.3	1.5	6.3	24510	94.2

Source: Ministère de la sante et de la population et de la reforme hospitalière, Office nationale des statistiques, Enquête nationale a indicateurs multiples MICS Algérie, rapport principal, Alger, 2015.

إن الأمهات غير المتعلمات ليس بإمكانهن فهم القوانين التي تسيطر على التطور الاجتماعي، فهذه الفئة من النساء لا تعطي أهمية كبرى للمنظومة التربوية في حياة أبنائهن، بل يفضلن أن يمارس أطفالهن نشاطا اقتصاديا من أجل توفير المال. بينما نجد الأمهات المتعلمات يتمكن من توظيف معلوماتهن ومعارفهن في شكل أساليب للمعاملة حسب مرحلة النمو إلي يسير فيها الطفل.

فانخفاض المستوى التعليمي للأم يؤدي إلى قلة وعيهن بالحرص على تعليم أبنائهن ثم دفعهم إلى سوق العمل للمساهمة في النفقات خاصة إذا كان الدخل منخفض وحجم الأسرة كبير.

7-2-5- عمالة الأطفال حسب مؤشر الثروة

عند تحليلنا لمعطيات الجدول رقم 6 نلاحظ بأن عمالة الأطفال منتشرة أكثر في الأسر التي تنتني إلى أدنى مستوى لمؤشر الثروة.

بلغت نسبة الأطفال الذين يمارسون نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي في أسر تنتمي إلى أدنى مستوى لمؤشر الثروة 8% بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين5 و14 سنة، و9.8% بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 سنة. في حين بلغت نسبة عمالة الأطفال في الأسر التي تنتمي إلى أعلى مستوى لمؤشر الثروة 4.4% بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين5 و14 سنة و6.1% بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 سنة. وبشكل عام، ترتفع نسبة عمالة الأطفال كلما انخفض مستوى مؤشر الثروة.

جدول رقم6: نسبة الأطفال الذين مارسوا نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي خلال الأسبوع السابق للمسح حسب السن ومؤشر الثروة(بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2013/2012).

مؤشر الثروة	فئات السن			عدد الأطفال في الأعمار 5-14 سنة	نسبة الأطفال الذين يعملون ويزاولون الدراسة
	5-11 سنة	12-14 سنة	5-14 سنة		
الأكثر فقرا	9.8	3.4	8.0	5244	90.8
فقير	8.9	0.9	6.7	5018	94.9
متوسط	8.5	1.1	6.4	4855	94.7
غني	7.7	1.0	5.8	4833	96.9
الأكثر ثراء	6.1	0.8	4.4	4560	95.5
المجموع	8.3	1.5	6.3	24510	94.2

Source: Ministère de la sante et de la population et de la reforme hospitalière, Office nationale des statistiques, Enquête nationale a indicateurs multiples MICS Algérie, rapport principal, Alger, 2015.

ومن الدوافع التي تجعل عمالة الأطفال منتشرة حسب الاجتماعيين، فهي ترجع للحالة الاجتماعية للأسرة الجزائرية، حيث أجمع هؤلاء على ضرورة الاعتراف بأن الأسرة الجزائرية تعيش في فقر، ما جعلها تحتم عليها الدفع بأبنائها لترك المدارس والالتحاق بسوق العمل رغم سنهم القاصر، وهو ما لاحظناه ببعض أسواق العاصمة نعطي مثالا على ذلك سوق "الحطاطبة"، "خميس الخشنة" و"بوفاريك"، عمالة الأطفال منتشرة بقوة وبطريقة يصعب تخيلها، نظرا للحالة المزرية التي يعيشها أطفالنا، فعمالة الأطفال بهذه الأسواق منتشرة بكثرة فيما يعرف بالحمالين. فارتفاع مستويات الفقر عند الكثير من الأسر، دفع الكثير من الأطفال إلى العمل من أجل مساعدة أهلهم.

النتائج العامة للدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
* عمالة الأطفال تنتشر أكثر في فترات الطفولة المتقدمة 5-11 سنة؛
* عمالة الأطفال من جنس الذكور تفوق مثيلتها عند الإناث؛
* عمالة الأطفال تنتشر أكثر في المناطق الريفية؛
* أغلب الأطفال الذين يمارسون نشاط اقتصادي أو منزلي يزاولون دراستهم؛
* تنتشر عمالة الأطفال بنسب أكبر عند الأطفال الذين أمهاتهم غير متعلمات؛
* ترتفع نسبة عمالة الأطفال مع انخفاض مستوى مؤشر ثروة الأسرة.

خاتمة

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر الاجتماعية المعقدة والتي بدأت تتوسع في المجتمع الجزائري، إذ سجلت خلال السنوات الأخيرة بروزا ملحوظا، حيث ارتفع عدد الأطفال العاملين وتنوعت مجالات عملهم، إذ ظهرت مجالات لم تكن موجودة من قبل وهي ظاهرة تنمو في أحضان القطاع غير الرسمي، وهذا ما جعل التشريعات القانونية تعجز عن حصرها ومنع توسعها.

تعد العوامل الاقتصادية الدافع الأساسي لعمالة الأطفال، ويتمثل ذلك في إشباع حاجاتهم وحاجات أسرهم. وينتج عن هذا العمل آثار سلبية على الطفل العامل وعلى أسرته والمجتمع ككل نظرا لخطورتها، حيث أن الزج بالطفل منذ سن مبكر في مجتمع البالغين يدفعه لاكتساب سلوكيات ذلك المجتمع بشكل طبيعي. كما أن حصوله على دخل تقديري في هذا السن يعرضه للخطر خاصة أن أغلب الأطفال العاملين ينتمون إلى فئة السن 5-11 سنة.

ولمعالجة هذه الظاهرة لابد على المجتمع أن يضع سياسات مستقبلية للحد من تفشي هذه الظاهرة على المدى البعيد، وأن يضع برامج تتكفل بالأطفال العاملين وأسرهم من أجل حمايتهم ورعايتهم لأنهم يعانون الحرمان من المجتمع بمرحلة الطفولة إلى جانب معاناتهم في الأسرة ومكان العمل.

المقترحات

للتغلب على ظاهرة عمالة الأطفال يمكن وضع الحلول الآتية لعلها تكون عونا في الوصول إلى الهدف المنشود:

- الحد من تزايد رقعة انتشار الفقر في المجتمع؛
- توفير مناصب الشغل وتوزيعها بشكل يناسب أفراد المجتمع؛
- نشر الوعي في صفوف الأسر بأهمية التعليم ومكانته ودوره في القيام بالنهضة والتقدم والتطور في حياة الأفراد والمجتمعات؛
- ضرورة إصلاح التربية والتعليم وتجديدها وتطويرها والاهتمام بها؛
- التنفيذ الصارم للاتفاقيات الدولية والتوصيات الملحقة بها؛

إضافة إلى ذلك يجب على جميع الأفراد والحكومات والمنظمات الدولية الانطلاق من مرحلة التنظير وإشباع الظواهر السيئة لعمل الأطفال بحثا وتقريرا إلى مرحلة التطبيق والإشراف والمتابعة لمدى تنفيذ ما تم بحثه وإقراره.

الهوامش

(1) سوالمية فريدة، مساهمة في دراسة العوامل النفسية والاجتماعية لعمل الأطفال، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.

(2) سالمي وهيبة، الدوافع النفسية الاجتماعية لعمل الأطفال، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

(3) جورج فريدمان، بيار نافيل، رسالة في سوسيولوجية العمل، ترجمة بولاند كمانويل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

(4) أم السعد زينب، واقع عمل الأطفال في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

(5) بلقاسم سويقات، الحماية الجزائرية للطفل في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011.

(6) Ministère de solidarité nationale et de la famille, Le travail de l'enfant en Algérie, UNICEF, Alger, 1999, p14

(7) Ministère de la santé et de la population et de la Réforme hospitalière, Office nationale des statistiques, Enquête nationale à indicateurs multiples MICS Algérie, rapport principal, Alger, 2015.

(8) رمزي ناهد، حماية صغار الفتيات في سوق العمل في البلدان العربية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ع5 ، م2 ، 2002.

(9) الحريري محمد فتحي، عمالة الأطفال في الوطن العربي، مجلة الطفولة العربية، الكويت، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ع7، 2002.

(10) عبد الفتاح أماني، عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، القاهرة، عالم الكتب، 2001.

(11) فرجاني نادر، تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصرة، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ع3، م1، 2001.